مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

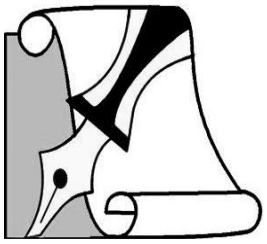

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

حكومة العدو تنعقد في الجولان السوري المحتل: قراءة في الأبعاد والتداعيات

١- محطّات بارزة من تاريخ الهضبة

تقع هضبة الجولان في بلاد الشام، بين نهر اليرموك من الجنوب وجبل الشيخ من الشمال، وهي تابعة إدارياً لمحافظة القنيطرة (كلّياً في ما مضى وجزئياً في الوقت الحاضر). ولكن في حرب حزيران ١٩٦٧ احتلّ الجيش الإسرائيلي ثلثي مساحتها، في ظلّ مطالبة سورية دائمة باستعادتها. ويُسمّى الجولان أحيانًا باسم الهضبة السورية المحتلة.تبعد هضبة الجولان ٥٠ كم إلى الغرب من مدينة دمشق، وتُقدّر مساحتها الإجمالية بـ ١٨٦٠ كم٢. وهي تمتدّ على مسافة ٧٤ كم من الشمال إلى الجنوب دون أن يتجاوز أقصى عرض لها ٢٧ كم.

كانت هضبة الجولان ضمن حدود فلسطين الانتدابية عندما تمّ الاعتراف بالانتداب البريطاني رسمياً في عام ١٩٢٢، ولكن بريطانيا تخلّت عن الجولان لفرنسا في الاتفاق الفرنسي . البريطاني في ٧ آذار ١٩٢٣ (اتفاق بوليه نيوكومب). وقد أصبحت الهضبة تابعة لسوريا عند إنهاء الانتداب الفرنسي في عام ١٩٤٤.

في ٥ حزيران ١٩٦٧، اندلعت الحرب بين "إسرائيل" وكلٍ من سوريا والأردن ومصر. وفي الأيام الأربعة الأولى منها تمّ تبادل إطلاق النار بين الجيشين السوري والإسرائيلي دون وقوع هجومات برّيّة، ما عدا محاولة فاشلة قامت بها قوّة دبابات سورية للدخول الى كيبوتس دان. وفي ٩ حزيران ١٩٦٧، بعد نهاية المعارك في الجبهتين المصرية والأردنية، غزا الجيش الإسرائيلي الجولان واحتلّ ١٢٦٠ كم٢ من مساحة الهضبة، بما في ذلك مدينة القنيطرة التي نزح جميع سكانها عن بيوتهم فيها إثر الاحتلال ولجؤوا إلى داخل الأراضي السورية. وكذلك نزح الكثير من سكان القرى الجولانية الأخرى عن بيوتهم ومزراعهم، ولكن سكان القرى الدرزية شمالي شرقي الجولان بقوا تحت السيطرة الإسرائيلية. أما سكان قرية الغجر العلويون، فبقوا في منطقة متروكة بين الجيش الإسرائيلي ولبنان. وبعد عدّة أسابيع لجؤوا إلى الحاكم العسكري الإسرائيلي ليعتني بهم عندما أخذوا يعانون من نقص التغذية.

في تشرين الأول ١٩٧٣ اندلعت حرب شهر رمضان، وشهدت الهضبة معارك عنيفة بين الجيشين السوري والإسرائيلي. وأثناء الحرب استرجع الجيش السوري مساحة قدرها ٦٨٤ كم٢ من أراضيها لمدّة بضعة الأيام. لكن الجيش الإسرائيلي أعاد احتلالها قبل نهاية الحرب. في العام ١٩٧٤ أعادت "إسرائيل" لسوريا مساحة ٦٠ كم٢ من الجولان، وهي شملت مدينة القنيطرة وجوارها وقرية الرفيد في إطار اتفاقية فكّ الاشتباك. وقد عاد إلى هذا الجزء بعض سكانه، باستثناء مدينة القنيطرة التي ما زالت مدمّرة حتى اليوم. في السنوات الأخيرة، شهدت

المنطقة المجاورة للقنيطرة نمواً سكانيًا ونشاطًا عمرانيًا واقتصاديًا لافتًا، ولكن الدخول إلى بعض المناطق المجاورة لخطّ الهدنة لا يزال ممنوعاً حسب تعليمات السلطات السورية إلاّ بتصريح خاص. في كانون الأول ١٩٨١، قرّر الكنيست الإسرائيلي ضمّ الجزء المحتلّ من الجولان الواقع غربي خط الهدنة ١٩٧٤ إلى "إسرائيل" بشكل أحاديّ الجانب ومتعارض مع القرارات الدولية. وفي الاعتبارات السياسية الحالية، ما تزال حدود عام ١٩٢٣ هي الحدود الدولية المعترف بها من قِبل المجتمع الدولي، غير أن كلاً من سوريا و"إسرائيل" تطالب بتغييرها، إذ تطالب سوريا بإعادة الحدود إلى حالها في ٤ حزيران ١٩٦٧، مُعتبرة بعض الأراضي الواقعة بين الحدود الدولية ووادي نهر الأردن أراضٍ سورية، وكذلك تطالب بالجزء الشمالي الشرقي من بحيرة طبرية (قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨). ولا تزال الأمم المتحدة تشير إلى هضبة الجولان باعتبارها "أرضا سورية محتلّة".

يُقدّر عدد سكان الجولان في الجزء الواقع غربي خط الهدنة ١٩٧٤ بـ٤٠ ألف نسمة، منهم أكثر من عشرين ألف عربي (ينقسمون من ناحية دينية إلى حوالي ٥,١٨ ألف درزي وحوالي ٢٥٠٠ من العلويين) وفيها حوالي ٥,١٧ ألف مستوطن إسرائيلي يهودي هم مواطنون إسرائيليون استوطنوا في الهضبة بعد ١٩٦٧. الدروز والعلويون من السكان الأصليين بقوا في الجولان رغم احتلاله من قِبل "إسرائيل". ومن التجمعات السكانية العربية بلدات وقرى مجدل شمس ومسعدة وبقعاثا وعين قنية. كذلك تقع على الحدود بين الجولان ولبنان قرية الغجر، وسكانها من العلويين الذين يحملون الجنسية السورية، وأيضاً أغلبيتهم يحملون الجنسية الإسرائيلية، حيث رفض بعض سكان القرى الباقية حمل هذه الجنسية.

وأغلبية من بقي في الجزء الخاضع للسلطة الإسرائيلية من الجولان هم من الدروز. وبعد قرار ضمّ الجولان عام ١٩٨١ رفض معظمهم حمل الهوية الإسرائيلية وأعلنوا إضراباً عامًا، وصدر حُرم من مشايخ الدروز يحرّم حمل الجنسية الإسرائيلية. واليوم، تحمل الأغلبية الساحقة منهم مكانة "مقيم دائم" في "إسرائيل"، حيث يتمكنون من ممارسة أغلبية الحقوق الممنوحة للمواطنين الإسرائيليين، ما عدا التصويت للكنيست وحمل جوازات سفر إسرائيلية. وحسب القانون الإسرائيلي، يمكن للحكومة إلغاء مكانة "مقيم دائم" إذا غادر المقيم المناطق الخاضعة للسلطة الإسرائيلية المدنية لفترة طويلة؛ فإذا قرّر أحد السكان الجولانيين الرافضين للجنسية الإسرائيلية الانتقال إلى بلد داخل سوريا عليه التنازل عن جميع حقوقه في "إسرائيل"، بما في ذلك إمكانية العودة إلى الجولان ولو لزيارة عائلته. وهذه السياسة تضرّ بشكل خاص بالشابات الدرزيات الجولانيات اللواتي تتزوّجن من الشبّان الدروز المقيمين داخل سوريا وتنتقل إلى بلد العريس بموجب تقاليد الطائفة.

٢- الاهمية الإستراتيجية للجولان

تكتسب هضبة الجولان السورية المحتلة أهميتها الإستراتيجية من كونها منطقة عالية مُطّلة على شمالي فلسطين. ولكن منذ أن احتلّتها "إسرائيل" عام ١٩٦٧ راوغت بين الاستعداد للانسحاب منها مقابل اتفاق "سلام" مع سورية، إلى أن قرّر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو الإبقاء عليها تحت الاحتلال . وحسب وزارة الخارجية الإسرائيلية، فإن هضبة الجولان تكتسب أهمية إستراتيجية لثلاثة أسباب، الأول: أن سيطرة "إسرائيل" عليها توفّر حدودًا يمكن الدفاع عنها من غزو برّي. والثاني أنه يمكن إصابة أهداف في شمال فلسطين بأسرها بنيران المدفعية من الهضبة؛ والسبب الثالث هو أن هضبة الجولان تسيطر على موارد المياه الرئيسة لدولة الاحتلال. وتخضع هضبة الجولان للقانون الإسرائيلي ولسيطرة قضائية وإدارية إسرائيلية منذ العام ١٩٨١. وفي هذا السياق، يقول موشيه أرنس، وزير الحرب الإسرائيلي الأسبق : "إن جلسة الحكومة في معاليه جملا في الجولان، وإعلان رئيس الحكومة بأن هضبة الجولان ستبقى جزءاً من "إسرائيل" بشكل دائم، لم يكونا أمراً فارغاً من المضمون. لقد كان هذا دعوة للعالم كي يعترف بالحقائق القائمة على الأرض. وفكرة أنه يمكن إعادة ساعة التاريخ، أو أن عمليات تاريخية قابلة للعودة إلى الوراء، أو أن الحدود التي تمّ وضعها باستعراض للعضلات من قِبل قوات خارجية، ستتحول مع الوقت الى حدود دائمة، فهذا أمر سريالي. ومع الوقت الجميع سيعترفون بالأمر الواقع".

"إسرائيل" احتلّت مساحة ١٢٠٠ كيلومتر مربّع من الهضبة، في حرب حزيران ١٩٦٧. وفي كانون الأول ١٩٨١ قرّرت "إسرائيل" من جانب واحد فرض القانون الإسرائيلي على الجولان، من خلال ما أسماه الكنيست "قانون الجولان: فرض القانون والقضاء والإدارة الإسرائيلية على هضبة الجولان". ومنذ ذلك الحين اختلف الإسرائيليون في تفسير هذا القرار، بين من اعتبره "ضماً" لهذه الأراضي السورية وآخرين اعتبروا القرار بأنه هدف لفرض القانون الإسرائيلي عليها دون ضمّها. غير أن المجتمع الدولي لم يقبل مطلقا بالقرارات الإسرائيلية، فيما واصلت الدول العربية والإسلامية على مدار السنين مطالبة إسرائيل بالانسحاب منها.

تتواجد في المنطقة التي تحتلّها "إسرائيل" من هضبة الجولان ١٣٧ قرية سورية، ولكن لم يتبقّ منها سوى ٦ قرى مأهولة بالسكان، هي: مجدل شمس وبقعاتا ومسعدة والغجر وسحيتا، والتي يبلغ عدد سكانها أكثر من ٢٠ ألف نسمة، غالبيتهم من الدروز، ونحو ٢٥٠٠ من العلويين. في المقابل، أقامت "إسرائيل" ٣٠ مستوطنة إسرائيلية في الجولان، أكبرها "كتسرين" التي أقيمت عام ١٩٧٧، فيما أشار رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو إلى أن نحو ٥٠ ألف إسرائيلي يستوطنون في مرتفعات الجولان. وتستغلّ "إسرائيل" موارد مرتفعات الجولان في الزراعة والسياحة والاقتصاد دون أن تتّضح القيمة الكلية للنشاطات الاقتصادية الإسرائيلية في

المرتفعات المحتلة. وفي هذا الصدد، يقول نتانياهو "خلال الـ٤٩ عاماً منذ أن خضع الجولان للحكم الإسرائيلي، يتم استخدام أراضيه للزراعة وللسياحة وللمشاريع الاقتصادية وللبناء"!

على مدى سنوات الاحتلال الماضية لم تغلِق "إسرائيل" الباب أمام الانسحاب من مرتفعات الجولان، وذلك خلال محادثات "السلام" الإسرائيلية – السورية التي بدأت في إطار مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١. وفي هذا الصدد، تقول وزارة الخارجية الإسرائيلية إن "المفاوضين الإسرائيليين قالوا للسوريين إن إسرائيل تقبل مبدأ الانسحاب من مرتفعات الجولان في إطار تسوية سلمية تتعامل مع أربع قضايا رئيسية: عمق الانسحاب، الجدول الزمني للانسحاب، مراحل الانسحاب وصِلتها بتطبيع العلاقات، بما في ذلك فتح الحدود وإقامة سفارات قبل استكمال الانسحاب، والاتفاق حول الترتيبات الأمنية".

لم تنجح المفاوضات، ولكنها استؤنفت من جديد بين الطرفين في كانون الأول ١٩٩٥ وكانون الثاني ١٩٩٦، برعاية الولايات المتحدة الأميركية. بيد أنها لم تُثمر اتفاقاً بين الطرفين. وفي ٨ كانون الأول ١٩٩٩ أعلن الرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون موافقة الطرفين على استئناف المفاوضات من حيث توقفت في يناير ١٩٩٦، فانطلقت المفاوضات في ١٥ من الشهر نفسه بمشاركة رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إيهود باراك، ووزير الخارجية السوري السابق فاروق الشرع؛ وتبعتها جولات من المفاوضات في كانون الثاني ٢٠٠٠ في "شبرد ستاون" في فيرجينيا، من دون أن تنجح في التوصل إلى اتفاق. وفي أيار ٢٠٠٨، أعلِن عن محادثات إسرائيلية . سورية غير مباشرة بوساطة تركية، ولم تنجح أيضاً في التوصل إلى اتفاق.

لكن "إسرائيل" بدأت تتعامل مع المنطقة كأنها جزء من محافظة الشمال الإسرائيلي، في حين لم يعترف المجتمع الدولي بالقرار ورفضه مجلس الأمن في القرار رقم ٤٩٧. وتطالب سورية بإعادة الهضبة الممتدّة من جبل الشيخ شمالاً وحتى نهر اليرموك جنوباً، فيما لا تزال الأمم المتحدة تشير إلى هضبة الجولان باعتبارها "أرضاً سورية محتلّة". أما "إسرائيل"، فتطالب رسمياً بالاعتراف بضمّ الجولان إلى أراضيها، وهو أمرٌ منافٍ للقرارات الدولية.

وقد أعادت "إسرائيل" لسورية عام ١٩٧٤ مساحة ٦٠ كم^{٢} من الجولان، وتضمّ مدينة القنيطرة وجوارها وقرية الرفيد، في إطار اتفاقية فكّ الاشتباك. وأعلنت "إسرائيل" في بعض المناسبات استعدادها للانسحاب من الجولان في إطار اتفاقية سلمية مع ترتيبات أمنية خاصة. وقال رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين عام ١٩٩٣ "عمق الانسحاب من الجولان سيعادل عمق السلام"، وألمح عام ١٩٩٤ في اجتماع مجلس الوزراء إلى أن الانسحاب من الجولان سيتم في إطار اتفاقية تشبه معاهدة "السلام" بين "إسرائيل" ومصر (وديعة رابين). لكن المفاوضات الإسرائيلية . السورية في ذلك الحين وصلت إلى طريق مسدود. ثم بادر إيهود باراك

إلى استئناف المفاوضات برعاية أمريكية، واقترح على وزير الخارجية السوري فاروق الشرع في مباحثات "شبرد ستاون" في كانون الثاني ٢٠٠٠ الانسحاب إلى الحدود الدولية (حدود ١٩٢٣) مقابل ترتيبات أمنية خاصة وتطبيع العلاقات الإسرائيلية . السورية.

توقفت هذه المباحثات دون أن يشرح أيٌ من الجانبين السبب رسمياً. وحسب تقارير الصحافة الإسرائيلية، رفضت سورية اقتراح باراك لأنها تطالب بالانسحاب الإسرائيلي من أراضٍ غربي حدود ١٩٢٣ سيطر الجيش الاسرائيلي عليها قبل حزيران ١٩٦٧؛ وهي مطالب تعتبرها "إسرائيل" غير شرعية. وفي ٢٣ نيسان ٢٠٠٨، نشرت وكالة الأنباء السورية "شام برس" أن رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت أبلغ الرئيس السوري بشّار الأسد، عبر رئيس الوزراء التركي أردوغان، أنه مستعدٌ لانسحاب إسرائيلي من هضبة الجولان مقابل السلام!

٣- في وقائع جلسة الحكومة الصهيونية ومغازيها

أ- في الوقائع

عقدت الحكومة الإسرائيلية في السابع عشر من نيسان ٢٠١٦، اجتماعها الأسبوعي في هضبة الجولان السورية المحتلة، وذلك للمرّة الأولى منذ وقوعها تحت الاحتلال قبل ٤٩ عامًا. واستهلّ بنيامين نتنياهو الاجتماع بالقول إنّ هضبة الجولان ستبقى بيد "إسرائيل" إلى الأبد، وأنّ إسرائيل لن تنسحب منها تحت أيّ ظرف"! أضاف: "كان الجولان جزءاً لا يتجزّأ من أرض إسرائيل في العصر القديم، والدليل على ذلك هو وجود عشرات الكُنس اليهودية العتيقة التي عثِر عليها من حولنا. والجولان هو جزء لا يتجزّأ من دولة إسرائيل في العصر الحديث، خلال فترة خضوع الجولان للاحتلال السوري الذي استمرّ ١٩ عاما"!

ب- في المغازي

لم تقتصر المحاولات الإسرائيلية للاستفادة من التطورات المأسوية التي تشهدها الساحة السورية منذ العام ٢٠١١ على المجال الأمني التخريبي، بل تحاول "إسرائيل" أيضاً انتزاع اعتراف وشرعنة دوليين لاحتلالها للجولان واعتباره جزءاً لا يتجزّأ من" دولة إسرائيل". وبحسب صحيفة «هآرتس»، ربطت مصادر رفيعة في مكتب رئيس الوزراء موقف نتنياهو بطلب قدّمه الرئيس بشّار الأسد بأن يكون الجولان جزءاً لا يتجزّأ من سوريا، أحد المبادئ التي تستند إليها الاتصالات الدولية في جنيف. وبحسب القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي، هناك مخاوف كبيرة في "إسرائيل" من أن تؤدّي مبادئ مبعوث الأمم المتحدة ديمستورا إلى المحادثات، ومن ضمنها أن الجولان أرض سورية، إلى سحب شرعية الوجود الإسرائيلي في الجولان. وثمّة رأي اخر في هذا السياق يتم تداوله، سواء بين المعارضين أو الموالين في سوريا، وهو ينسجم مع الرواية التي

نشرها الصحافي المعروف سيمور هيرش في مطلع هذا العام، وفيها أن دوائر أميركية مهمة، في وزارة الدفاع الأميركية تحديداً، عرضت تقديم معلومات مهمة للحكومة السورية لمساعدتها في قتال الإرهابيين مقابل أن تتعهد دمشق بالتوصل إلى حل سياسي مع المعارضة، وأن تتعهد بالعودة للتفاوض مع "إسرائيل" لتسوية قضية الجولان سلمياً. وبرغم أن دمشق لم تعلّق حتى الآن على ما نشره هيرش، إلاّ أنه لا يمكن تجاهل المصادفة المتجلّية في كون "إسرائيل" قد أعلنت عن بدء التنقيب عن النفط في العام نفسه الذي يُفترض أنه قد تمّ التوصّل فيه للتفاهم الأميركي . السوري، على الأقلّ وفق رواية هيرش. ومن هنا تأتي لعبة "إسرائيل" بالترويج لوجود كميات هائلة من النفط في الجولان، للقول بأن الجولان حيوي لها الآن أكثر من أيّ وقت مضى، سواء كانت تريد بذلك عدم التخلّي عنه إطلاقاً، أو التنازل مقابل الحصول على صفقة أفضل وتعويضات قيّمة أخرى. على هذه الخلفية إذن، سارع نتنياهو إلى عقد جلسة الجولان، التي هي جلسة إستعراضية أمام الكاميرات والمراسلين والإعلام، أكثر منها سياسية . و تجدر الإشارة هنا إلى أن توقيت الاجتماع كان متزامناً مع احتفال دروز الجولان باستقلال سوريا، مع ما ينطوي عليه هذا التزامن من رسائل أرادت القيادة الإسرائيلية توجيهها إلى كلّ من يعنيهم الأمر في المنطقة وخارجها.

مراسل القناة العبرية الثانية للشؤون السياسية، أودي سيغيل، قال إن الصورة لم تتّضح بعد، ولم تتأكد الأسباب الكامنة وراء التحرّك الإسرائيلي الاستباقي كما يبدو حيال الجولان. هل هي إعادة لمحاولة كان قد عمل عليها رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو خلال زيارته الأخيرة إلى واشنطن عندما طالب الرئيس الأميركي، باراك أوباما، بضرورة أن يعترف العالم بالهوية الإسرائيلية للجولان؟ أم أنها تأتي في سياق مخاوف وإرباكات لدى تل أبيب ناتجة عن معلومات مُجمّعة لديها، حول اقتراح ما، يتبنّاه أحد اللاعبين الأساسيين الراعين للتسوية التي يجري الإعداد لها في سوريا، يتضمن طلب إعادة الجولان أو التأكيد على هويته السورية؟

قبل أشهر، لم يستجب الرئيس الأميركي لطلب نتنياهو. ومصادر مقرّبة من البيت الأبيض أشارت، كما ورد في الإعلام العبري في حينه، إلى أن أوباما يخشى من أنّ الاستجابة للطلب الإسرائيلي ستمثّل مشكلة كبيرة لـ«المعارضة المعتدلة» في سوريا، وستحدّ من قدرتها على مواجهة نظام الرئيس السوري بشار الأسد. وبحسب الإذاعة الإسرائيلية العامة، فإن نتنياهو قرّر القيام بهذه المبادرة لإيصال رسالة إلى المجتمع الدولي مفادها أن انسحاب "إسرائيل" من الجولان "ليس مطروحاً على الإطلاق، لا في الحاضر ولا المستقبل". وبحسب وسائل الإعلام الاسرائيلية، فإن نتنياهو يخشى أن تتعرّض "إسرائيل" لضغوط من المجتمع الدولي لحملها على الانسحاب من هضبة الجولان إذا ما تمّ التوصل إلى اتفاق بشأن مستقبل سوريا خلال مفاوضات "السلام" التي تُجرى حالياً حول هذا البلد في جنيف.

٤- تقدير الوضع لناحية الرسائل التي أراد نتنياهو إيصالها:

لقد سنّ الكنيست الإسرائيلي، كما ذكرنا آنفاً، قانون ضمّ الجولان السوري المحتل للسيادة الإسرائيلية، في الرابع عشر من كانون الأول١٩٨١ وذلك باقتراح مُقدّم من حكومة مناحيم بيغن. وقد أثار هذا الضم في حينه معارضةً عربيةً ودوليةً شديدةً، ولم تعترف به أيّ دولة أو هيئة دولية. وعلى الرغم من ضمّ الجولان، فإن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة أجرت مفاوضات علنية وسرية، مباشرة وغير مباشرة، مع الدولة السورية، بشأن الانسحاب من الجولان وإعادته إلى سورية مقابل توقيع اتفاق سلامٍ شاملٍ بين الطرفين وتطبيع العلاقات ما بينهما. وقد فشلت هذه المفاوضات في كلّ مرّة بسبب تعنّت "إسرائيل" ورفضها الانسحاب إلى خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧، خاصة فيما يتعلق بترسيم الحدود عند بحيرة طبريّا. يقول نتنياهو: "لقد اخترت عقد الجلسة الاحتفالية للحكومة في مرتفعات الجولان كي أمرّر رسالة واضحة: مرتفعات الجولان ستبقى بيد "إسرائيل" إلى الأبد. "إسرائيل" لن تنسحب من مرتفعات الجولان. تعداد السكان في الجولان يتزايد عاماً بعد عام ووصل اليوم إلى ٥٠ ألف نسمة، وهناك آلاف العائلات التي ستنتقل إليه خلال الأعوام المقبلة. سنواصل تعزيز وجود السكان والبلدات والصناعة والزراعة بشتّى الوسائل". وحسب قول نتنياهو، فإن عدد المستوطنين في الجولان يكون قد قارب ٣٠ ألف مستوطن، مقابل زهاء ٢٣ ألف سوري يسكنون في ٥ قرى قريبة لشريط وقف إطلاق النار. وقال نتنياهو إن ""إسرائيل" ستواصل العمل من أجل الحفاظ على الأمن والهدوء على حدودنا الشمالية وإزاء قطاع غزة. يتم الحفاظ على هذا الهدوء نتيجة العمليات الدفاعية والوقائية التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي وعند الحاجة. وبطبيعة الحال في حال تعرّضنا للهجوم. ينبع هذا الهدوء من إدراك أعدائنا بأننا سنردّ بصرامة كبيرة للغاية".

في تشرين الثاني٢٠١٠، سنّ الكنيست الإسرائيلي بمبادرة من حكومة نتنياهو "قانون الاستفتاء العام"، بغرض وضع العراقيل أمام أيّ انسحاب من أراضٍ عربية محتلة تخضع للسيادة الإسرائيلية. وكان المقصود بذلك الجولان والقدس الشرقية المحتلة. وأكّد هذا القانون أنّ كلّ انسحاب إسرائيلي من منطقة تقع تحت السيادة الإسرائيلية يحتاج إلى أغلبية في استفتاء عام، وقد أيّد القانون ٦١ عضوًا في الكنيست من بين مجموع أعضائه البالغ عددهم ١٢٠ عضوًا. وعند انطلاق الأحداث المأساوية في سوريا في عام ٢٠١١، وتحوّلها إلى حرب عالمية محصورة ضمن الإقليم السوري، اتخذت "إسرائيل" موقفًا انتهازياً يهدف إلى إطالة أمد هذه الحرب إلى أطول فترة ممكنة وإضعاف سورية الوطن والسيادة، والقضاء على مشروعها القومي إلى أقصى درجةٍ ممكنة. ومنذ عام ٢٠١٤، ولا سيّما بعد ظهور تنظيم الدولة "داعش"، أخذ قادة "إسرائيل" ومُنظّروها يروّجون

لمقولة إنّ سورية التي كانت قائمة قد انتهت، ولم يعد بالإمكان إعادة تشكيلها، وأنّ التقسيم على أسسٍ طائفية وإثنية وجهوية بات أمرًا واقعًا؛ وعلت أصوات تدعو لاستثمار الحرب في سورية ليس لدفع خيار تقسيمها فحسب، وإنما أيضًا من أجل مطالبة المجتمع الدولي، ولا سيّما الولايات المتحدة الأميركية وروسيا والاتحاد الأوروبي، للاعتراف بضمّ "إسرائيل" لهضبة الجولان السورية المحتلة ومنح هذا الضمّ شرعيةً دوليةً.

لقد برزت مؤشّرات حول تشجيع "إسرائيل" لدولٍ أخرى من أجل تقاسم سورية، ليكون احتلالها جزءًا من تقاسمٍ إقليميٍ لأراضيها. فقد دعا تسفي هاوزر، المقرّب من نتنياهو والذي شغل منصب سكرتير الحكومة في السنوات ٢٠٠٩–٢٠١٣، في مقالٍ له تحت عنوان "فرصة تاريخية في الجولان"، إلى استغلال الظروف الجديدة التي نجمت عن الحرب في سورية وانهيار الدولة السورية والتغييرات في الشرق الأوسط، للعمل بكلّ جهد من أجل أن يعترف العالم بضمّ "إسرائيل" للجولان ومنحه شرعية دولية. وحاجج "هاوزر" أنه يتعيّن على "إسرائيل"، التي عجزت عن إفشال توصل الدول الكبرى إلى "اتفاق سيّئ" مع إيران بشأن ملفّها النووي، أن تبذل الجهد للحصول على تعويض إستراتيجي ملائم من الولايات المتحدة. وطالب بألاّ يقتصر هذا التعويض الأميركي على تقديم الأسلحة النوعية الحديثة لـ"إسرائيل"، وإنما يشمل اعتراف الولايات المتحدة بضرورة بقاء الجولان السوري تحت السيادة الإسرائيلية عبر وعدٍ رئاسي من البيت الأبيض وقانون من الكونغرس. وأشار "هاوزر" إلى أنّ الجولان السوري المحتل، بخلاف المناطق الفلسطينية المحتلّة، لا يشكّل مشكلةً ديموغرافية لـ"إسرائيل" لأنه يضمّ ٢٤ ألف سوري فقط مقابل٢١ ألف مستوطن يهودي. ومن المعروف أنّ "إسرائيل" شرّدت أهالي الجولان في حرب عام ١٩٦٧، وكان عددهم حينها نحو ١٣٠ ألف نسمة ، وقد أقام أكثرهم في أحياء قريبة من العاصمة دمشق، مثل جديدة عرطوز والحجر الأسود وغيرهما، ووصل عددهم مؤخراً إلى نحو ٦٠٠ ألف.

في لقاء له مع الرئيس الأميركي باراك أوباما، في التاسع من تشرين الثاني ٢٠١٥، طرح بنيامين نتنياهو رغبة "إسرائيل" في بحث موقف الولايات المتحدة من ضمّ "إسرائيل" للجولان في ضوء تطورات الحرب في سورية. وأشارت المصادر الإسرائيلية إلى أنّ نتنياهو طرح هذا الموضوع على أوباما باقتضاب أثناء مداولاتهما. وأشار إلى أنه يشكّ كثيرًا في إمكانية إعادة توحيد سورية، ما يوجب تفكيرًا مختلفاً بشأن مستقبل الجولان المحتل والترويج الاسرائيلي لفكرة «سوريا المفيدة»،. ولم يعلّق الرئيس أوباما على ما طرحه نتنياهوفي هذا الصدد .

وقال نتنياهو في مناسبة أخرى: لقد "تحدثت أمس مع وزير الخارجية الأميركي جون كيري وقلت له إنني أشكّك في قدرة سورية على العودة إلى ما كانت عليه. توجد فيها أقليّات مضطهدة، مثل المسيحيين والدروز والأكراد الذين يحاربون بحق على مستقبلهم وعلى أمنهم. وفي موازاة ذلك، توجد جهات إرهابية، وعلى رأسها

داعش وإيران وحزب الله، وجهات إرهابية أخرى تسعى إلى فرض الإسلام المتطرّف على سورية وعلى المنطقة، ولاحقاً على باقي أنحاء العالم. كما قلت للوزير كيري إننا لا نعارض التسوية السياسية في سورية بشرط ألاّ تأتي على حساب أمن دولة "إسرائيل". ولقد آن الأوان للمجتمع الدولي أن يعترف بالواقع، وخاصة بحقيقتين أساسيتين؛ الأولى: أنه بغضّ النظر عمّا يحدث في الطرف الآخر من الحدود، فإن الخط الحدودي لن يتغيّر. الثانية: أنه حان الوقت للمجتمع الدولي بعد ٥٠ عاماً أن يعترف أخيراً بأن الجولان سيبقى تحت السيادة الإسرائيلية إلى أبد الأبدين"!

وزير الخارجية الأميركي جون كيري قال تعليقاً على مواقف نتنياهو: "سياسة الولايات المتحدة في هذا السياق لم تتغيّر. هذه سياسة طوال السنوات، وكانت متّبعة من قِبل الإدارات الديموقراطية والجمهورية. مكانة هذه المناطق يجب أن تحدِّدها المفاوضات، والوضع الحالي في سوريا لا يسمح بالمفاوضات". كما رفضت الحكومة الألمانية تصريحات نتنياهو بشأن الجولان. وقال الناطق بلسان الخارجية الألمانية، مارتين شيفر: "إن الضم الإسرائيلي من جانب واحد للجولان يتعارض مع القانون الدولي. هذا مبدأ أساسي في القانون الدولي ومعاهدات الأمم المتحدة. إن أيّ دولة لا تملك الحقّ بضمّ أراضي دولة أخرى". مع ذلك، قال "شيفر" إن ألمانيا لا تطالب "إسرائيل" بإعادة الجولان فوراً بسبب الوضع الأمني في سوريا. من جانبه، اعلن المرشّح الجمهوري للرئاسة الأمريكية، تيد كروز، دعمه لتصريح نتنياهو، واعتبره يؤكد الواقع الذي يعتبر فيه الجولان جزءاً من السيادة الإسرائيلية. وقال إن قيام جهات دولية بالضغط على "إسرائيل" للانسحاب من الجولان لصالح الفوضى السورية، هو مسألة خطيرة!

لقد أثار جهد الولايات المتحدة وروسيا للدفع باتجاه التوصل إلى حلٍ سياسيٍ للصراع الدائر في سورية، خشيةَ نتنياهو من أن يُسفر ذلك عن حلٍ يحافظ على وحدتها. وهو استشاط غضبًا عندما اطّلع على مسودّة ورقة المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ستيفان دي ميستورا، للحلّ في سورية، والتي جاءت في ١٢ بندًا، ونصّ البند الأول فيها على: "احترام سيادة سورية واستقلالها ووحدة وسلامة أراضيها، ولا يجوز التنازل عن أيّ جزءٍ من الأراضي الوطنية ... وأنّ الشعب السوري ما زال مُلتزمًا استعادة مرتفعات الجولان المحتلة بالوسائل السلمية". وقد أدرك نتنياهو من هذه المسودّة أنّ هذا البند لا يُعبّر فقط عن موقفي بعض المعارضة والنظام السوري بشأن استعادة سورية للجولان المحتلّ فحسب، وإنما يُعبّر أيضًا عن موقف الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي.

الجدير بالذكر أنه في العقد الأخير من القرن الماضي، كان الانسحاب من الجولان يحظى بتأييد واسع في الحلبة السياسية الإسرائيلية، وأيضاً بين الجمهور. وحسب تقارير سابقة، فإن عدداً من رؤساء الحكومات،

وبينهم رابين ونتنياهو نفسه، كانوا قد مرّروا رسائل مفادها أن "إسرائيل" مستعدة للاعتراف بالحقّ السوري، على أن يتم الانسحاب جزئياً، وتستأجر دولة الاحتلال الأراضي الواقعة عليها المستوطنات لفترة طويلة الأمد. وتفيد وسائل الإعلام الإسرائيلية، انّ "نتنياهو يخشى أن تتعرّض "إسرائيل" لضغوط من المجتمع الدولي لحملها على الإنسحاب من الهضبة المحتلّة، إذا ما تمّ التوصل إلى اتفاق بشأن مستقبل سوريا خلال مفاوضات السلام التي تجري حول هذا البلد في جنيف". وكشفت الإذاعة الإسرائيلية العامة أنّ "نتنياهو قرّر القيام بهذه المبادرة لإيصال رسالة إلى المجتمع الدولي، مفادها أنّ انسحاب "إسرائيل" من الجولان ليس مطروحاً على الإطلاق، لا في الحاضر ولا في المستقبل". وأضافت الإذاعة أنّ "نتنياهو سبق أن أوصل هذه الرسالة إلى وزير الخارجية الأميركي جون كيري أثناء اجتماعه به مؤخراً، كما يعتزم تكرارها على مسامع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الذي يلتقيه في موسكو". وفي ردّة الفعل، قام نتنياهو بخطوتين استعراضيتين؛ تمثّلت الأولى بزيارة هضبة الجولان السورية المحتلّة أثناء قيام الجيش الإسرائيلي بتمرين عسكري فيها، فكشف من هناك أنّ الجيش الإسرائيلي نفّذ عشرات الهجمات ضدّ أهداف في سورية خلال الفترة الأخيرة، وذلك بخلاف السياسة الإسرائيلية المتّبعة التي دأبت طوال السنوات الماضية على عدم الإعلان عن عمليات "إسرائيل" العسكرية في سورية. وقد عدّ بعض المحلّلين الإسرائيليين أنّ نتنياهو وجّه تصريحه هذا أساسًا إلى القيادتين الأميركية والروسية بغرض تذكيرهما بضرورة أخذ مصالح "إسرائيل" في الحسبان في أيّ حلٍ سياسيٍ للحرب في سورية، ولا سيّما في ما يخصّ مطلب "إسرائيل" الاحتفاظ بالجولان المحتل. أما الخطوة الثانية، التي جاءت بعد نحو أسبوع من خطوته الأولى، فكانت عقد اجتماعٍ للحكومة الإسرائيلية في الجولان، صرّح خلالها بأنّ هضبة الجولان ستبقى بيد إسرائيل "إلى الأبد". إن تصريح نتنياهو هذا يُعبّر عن تقديرات إسرائيلية بأن نظام الأسد سيبقى في سوريا على الأقل في الفترة القريبة المنظورة؛ وبالتالي، فإن هذه التصريحات موجّهة أيضاً لنظام الأسد، وكشرطٍ ربما لقبول إسرائيل بمخطّط «سوريا الفيدرالية»، وبقاء الأسد في الحكم، مقابل استصدار موافقة أو تفاهم ضمني، سواء مباشرة أم عبر حلفاء النظام، إيران وروسيا، بعدم طرح موضوع الانسحاب الإسرائيلي من الجولان، رغم أن الموقف الدولي العام ووثائق محادثات جنيف، وما تمّ الاتفاق عليه بين وفود المعارضة والنظام ينطلق من واجب الاحتفاظ بكامل الأرض السورية، واستعادة هضبة الجولان المحتلة وإعادتها للسيادة السورية. والعبارة التي ذكرتها الصحف الإسرائيلية، نقلاً عن نتنياهو، بأنه أبلغ وزير الخارجية الأميركي جون كيري بأن احتمال التنازل عن الجولان والانسحاب من أراضيه، الذي كان وارداً في الماضي، لم يعد مطروحاً بعد اليوم كخيار للمناقشة، تصبح أكثر وضوحاً مع ما كشف عنه البروفيسور الإسرائيلي إيتمار رابينوفيتش، بأن نتنياهو أجرى حتى وقت قريب من اندلاع ما يسمّى "الثورة" السورية، مفاوضات غير مباشرة مع نظام الرئيس بشّار الأسد

عبر الإدارة الأميركية. وامتنع رابينوفيتش، الذي كان رئيس الوفد الإسرائيلي للمفاوضات مع سوريا خلال حكومة إسحاق رابين عام ١٩٩٣، عن الإدلاء بتفاصيل إضافية حول هذه المفاوضات.

من ناحية أخرى، يحاول نتنياهو الاستفادة من التنسيق الأمني لكيانه مع روسيا، وإحراج موقف إدارة أوباما، في ظلّ المعركة الانتخابية في الولايات المتحدة، وانتهاج سياسة تقوم على محاولة الزجّ بـ"إسرائيل" كطرف أساسي في مخطّطات التسوية المقبلة للنزاع السوري. وهو في بازار الدول المطالبة بحصّة من "الكعكعة" السورية، يُوجّه رسالة واضحة للرئيس الأسد وحلفائه، بأن الاسرائيليين وحدهم هم القادرون على تأمين استمراريته في الحكم، إذا ما أعلن صراحة تخلّيه عن الجولان السوري المحتل، كما أعلن أبوه (حافظ) عام ١٩٦٧ ، على حدّ زعمه ،الانسحاب التكتيكي العشوائي للجيش السوري من الهضبة من دون أن يُطلق رصاصة واحدة، ليقفز بعدها إلى سدّة الحكم برضا أميركي وروسي، ومباركة إسرائيلية!

من ناحية أخرى، يعتبرالعديد من المحلّلين الإسرائيليين أن النشوة الحكومية المفتعلة التي تمّ التعبير عنها على أرض الجولان السوري المحتل، ما كانت لتتم لولا فقدان الأمل الإسرائيلي الضمني بتحقيق خطوات استراتيجية داخل سوريا، من شأنها أن تحفظ المصالح الأكثر حيوية لـ"إسرائيل". فـ"اسرائيل"، التي راهنت على انتصار ما سُمّي «الاعتدال العربي» في معركته ضدّ نظام الرئيس الأسد، ما كانت لتتحرك لتضمن مكتسبات من الحرب الدائرة في سوريا، لولا انهيار الحلم الإسرائيلي بإسقاط الرئيس الأسد شخصياً، بعد مراهنة إسرائيلية على وصول «الحلفاء الجدد» إلى الحكم، برعاية دول «الاعتدال العربي»، وذلك بعد أن صدِمت "إسرائيل" بانتصارات عسكرية للدولة السورية، بدعم روسي وإيراني ومن «حزب الله»، الأمر الذي دفع بـ"إسرائيل" باتجاه تلقّف الحرب السعودية التي تخوضها ضدّ أعداء "إسرائيل" الممثّلين بسوريا وإيران و«حزب الله»؛ وإن نتنياهو، في «مسرحية الجولان» التي صنعها، أراد أن يُفهم العالم أنه يضرب بعرض الحائط كلّ القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، لكنه أخطأ حين ظنّ أن بإمكانه التعويض عن الخيبات التي لحقت بحكومته. وتصف صحيفة "هآرتس" رئيس حكومة العدو نتنياهو بأنه يعشق كلماته وتصريحاته الفارغة، والتي تفيد بأنه يحقّق كلّ أهدافه"، وتعتبر أن "خطوة نتنياهو بنقل جلسة الحكومة إلى هضبة الجولان وإعلانه أن "إسرائيل" ستبقى هناك إلى الأبد جاء لأغراض داخلية فقط". وتضيف: "لقد هُزم نتنياهو في الصراع على الاتفاق النووي بين القوى العظمى وإيران. وإذا ما أقيم في دمشق نظام مخوّل ومسؤول بما يكفي للمساومة على "السلام"، فإن كلمات نتنياهو لن تحمي الجولان مهما بلغ سقفها". كذلك، يقول الكاتب في صحيفة «معاريف» ران كاسبيت، إن ما عرضه نتنياهو غبي، وإن بدائل تل أبيب هي بين السيّئ والأسوأ، ولفت إلى أنه منذ بدء المعارك في سوريا، ومصلحة الحكومة الإسرائيلية هي أن تستخرج من مستنقع الدماء في سوريا اعترافاً بـ «سيادة» لـ"إسرائيل" على الجولان.

ولكن ليس لهذه الرغبة أيّ أمل أو فرصة، وكأن المعارك في سوريا ستسمح لـ"إسرائيل" بحيازة الجولان. واعتبر "كاسبيت" أن الإشارة الاكثر غباء وهزلية هي التي قدمها أحد الوزراء خلال جلسة الحكومة في الجولان، عندما قال: «سوريا احتلّت هضبة الجولان ونحن حرّرناها، لا جدال في ذلك. و(الرئيس السوري بشّار) الأسد يمكنه أن يقول ما يريد»! ويسأل الكاتب: "حرّرناها ممّن؟ الهضبة لم تكن حتى في خريطة التقسيم قبل قيام الدولة الإسرائيلية". وتابع بسخرية: واضح تماماً أن كل دولة أو منظّمة تجلس على مدخل القنيطرة ستطالب بالهضبة، والعالم سيستجيب لها! خيارات "إسرائيل" هي بين أمر سيّئ وآخر اسوأ. وعلى أية حال، ليس لحكومة "إسرائيل" أية سيطرة على ما يجري هناك (في سوريا).. فمشهد الجولان الذي حاول رئيس الحكومة الإسرائيلية تسويقه في الأمم المتحدة سقط، وخسرت "إسرائيل" معركة "سيادتها" على الجولان.

٥- ردّات الفعل الداخلية

على صعيد موقف المعارضة الإسرائيلية الداخلية من سياسات رئيس الوزراء نتانياهو فهي لم ترفض ولم تعارض تصريحاته بشأن ضمّ الجولان. إلاّ أن النوّاب العرب في الكنيست الإسرائيلي لم يصمتوا. وفي هذا المجال، قال النائب عن القائمة العربية المشتركة الدكتور عبدالله أبو معروف: "إن قرار حكومة الاحتلال الإسرائيلي بعقد جلستها على أرض الجولان السوري المحتل هو تصرّف استفزازي وقح، واعتداء سافر على حقّ الدولة السورية وقيادتها في السيادة على أراضيها التي تضمنها القوانين والمواثيق الدولية، وانقلاع الاحتلال إلى غير رجعة"، مُشدّداً على أن "الجولان هو سوري الهوية والجغرافيا والتاريخ، ولن يكون غير ذلك أبداً". ولفت إلى أن "حكومة نتانياهو استصدرت في شباط الماضي تصاريح من وزارة البنى التحتية الإسرائيلية لبدء التنقيب عن النفط في عدد من المواقع في الهضبة السورية المحتلة"، مؤكداً "أن انعقاد جلسة حكومة "إسرائيل" على الأراضي السورية المحتلة، وكذلك قرارها بالتنقيب عن النفط، هو انتهاك فاضح لمبدأ السيادة السورية على الموارد الطبيعية، لكونها أراضٍ سورية محتلة يعيش سكانها السوريون قسراً تحت الاحتلال الإسرائيلي، ويُعتبرون بحماية القانون الدولي بحسب وثيقة جنيف".

أما غابي أفيطال، فكتب في صحيفة "إسرائيل هيوم"، مُدافعاً عن قرار البقاء في الجولان: "لنعد بضع سنوات إلى الوراء. في كلّ جولة تقريباً من المفاوضات بقيادة الإدارة الأميركية ارتفعت أصوات داخل "إسرائيل" تؤيد إعطاء الجولان كلّه لسورية مقابل السلام. وهذا يعني أن الشروط الاستهلالية كانت إعادة الجولان إلى أصحابها ومن بعدها نتحدث". وأضاف في مقاله في الصحيفة المؤيّدة لنتانياهو: "السؤال الأساس هو: ماذا

يستطيع الأسد أن يقدّم مقابل إعادة الجولان؟ الحرب الأهلية هي ردٌ آخر على سؤال: لماذا يجب أن تبقى هضبة الجولان في يد إسرائيل إلى الأبد؟".

في المقابل، أكد النائب عن القائمة العربية المشتركة مسعود غنايم "أن تصريحات نتانياهو الاحتلالية الوقحة تعكس عقلية استعمارية متعجرفة عرفها العالم في القرون الماضية، ومن المفروض أنها انتهت من قاموس شعوب ودول العالم. ولكن نتانياهو المصاب بجنون العظمة ونشوة القوّة ما زال يحمل أفكاراً احتلالية استعلائية، هدفها فرض الهيمنة بالقوّة على أرض مغتصبة احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧".

وأضاف: "لا شكّ أن هذه الفرعنة الإسرائيلية مستمدّة من قراءة للواقع العربي. وهذه القراءة تقول إنه لا يوجد من يردع "إسرائيل" ومن يوقف أطماعها لا عربياً ولا عالمياً. ولا شك أيضاً أن نتانياهو يريد أن يكسب نقاطاً سياسية وانتخابية في الشارع الإسرائيلي المتّجه نحو أقصى اليمين والآخذ بالتطرّف. وهذه النقاط يحتاج إليها نتانياهو لتجاوز ليبرمان وبينيت من اليمين". وتابع غنايم: "إن تصريحات نتانياهو لن تغيّر الحقيقة ولا الواقع ولا القرارات الدولية بأن الجولان أرض سورية عربية محتلة، وعلى "إسرائيل" الانسحاب منها. ومن يراهن على الواقع العربي الضعيف حالياً، فسوف يخسر الرهان لأن الضعف حالة مؤقّتة".

٦- ردّات الفعل السورية على حكومة نتنياهو

سارعت دمشق من ناحيتها إلى إدانة اجتماع الحكومة الاسرائيلية في الجولان. ودعت وزارة الخارجية، في رسالتين وجّهتهما إلى الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن، «الأمم المتحدة ومجلس الأمن إلى التدخل الفوري لإدانة عقد مثل هذا الاجتماع اللامسؤول، وللمطالبة بعدم تكرار هذا العمل الأهوج، وخاصة أنه يُعقد على أرض سورية محتلّة».

وأضافت أن «الجمهورية العربية السورية إذ تؤكد إصرار شعب سوريا على مكافحة الإرهاب والنضال في سبيل دحره عن الأرض السورية، ودحر الجماعات الإرهابية المسلّحة، المدعومة خارجياً، وخاصة من قِبل إسرائيل وتركيا والسعودية، فإنها لن تنسى أو تتوانى عن إصرارها على الاستمرار في بذل الغالي والنفيس من أجل تحرير الجولان السوري الصامد من دنس الاحتلال الإسرائيلي، وعلى الاستمرار في مقاومته وسياساته وممارساته غير الشرعية المتمثلة في فرض إجراءاته وقوانينه الباطلة على الأراضي السورية والعربية المحتلة».

إلى ذلك، أكد نائب وزير الخارجية السوري فيصل المقداد، أن دمشق لم تتنازل يوماً عن المقاومة لاستعادة الجولان بالطرق المختلفة، مشيراً إلى أن "العدو الإسرائيلي يريد استفزازنا، ونحن لن نرضخ". وفي حديث

تلفزيوني شدّد المقداد على أن الجولان السوري أرض عربية محتلّة بموجب قرارات مجلس الأمن، ووجود قوات (الإندوف) يثبت ذلك .

من ناحية أخرى، سارع العديد من الدول، بما فيها تلك الصديقة لإسرائيل، إلى الإعلان عن رفض تصريحات نتنياهو بشأن الجولان السوري المحتل. وكانت ألمانيا أولى هذه الدول، إذ أكّد الناطق باسم وزارة الخارجية الألمانية بأنّ ضمّ "إسرائيل" للجولان السوري المحتل يتناقض مع القانون الدولي ومع ميثاق الأمم المتحدة، وأشار إلى أنّ المبدأ الأساس في القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة يؤكد أنه لا يحقُّ لأيّ دولة ضمّ مناطق تابعة لدولة أخرى. كما أكّد الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية أن الإدارة الأميركية لا تعترف بأن الجولان جزءٌ من "إسرائيل"، وأنّ سياسة الولايات المتحدة بشأن الجولان ثابتة تحت مختلف الإدارات، سواء أكانت ديمقراطية أم جمهورية، وأنّ مصير الجولان ينبغي أن يُحدَّد بواسطة مفاوضات بين "إسرائيل" وسورية. وأكد الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون أنّ ضمّ "إسرائيل" للجولان السوري المحتل واستمرار احتلالها له يتناقضان مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وقد استنكر النظام السوري عقد الحكومة الإسرائيلية اجتماعها في الجولان السوري المحتل، وأكد مسؤولون سوريون في تصريحاتٍ عديدةٍ لهم رفضهم أقوال نتنياهو جملةً وتفصيلاً. فيما طالبت وزارة الخارجية السورية الأمم المتحدة ومجلس الأمن بالتنديد بتصريحات نتنياهو وبتنفيذ قرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة ذات الصلة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للجولان. أما جامعة الدول العربية، فقد عقدت جلسة خاصة على مستوى المندوبين الدائمين فيها في ٢١ نيسان المنصرم ودانت عقد الحكومة الإسرائيلية اجتماعها في الجولان السوري المحتل. ورفضت الجامعة في بيانٍ لها على لسان أمينها العام مواقف نتنياهو، وأكدت أنّ الجولان السوري أرضٌ عربية سورية محتلّة ينبغي إعادتها إلى سورية.

٧- خلاصة

على الرغم من محاولات "إسرائيل" المستمرّة استثمار أنهار الدم الجارية في سورية من أجل تحقيق أهدافها وغاياتها الخبيثة، وفي مقدّمتها الحصول على شرعيةٍ دوليةٍ لضمّها الجولان السوري المحتل، فإنها فشلت حتى الآن فشلًا ذريعًا في تحقيق ذلك، حيث لم تعترف أيّ دولة أو أيّ هيئة دولية بهذا الضمّ. ومن جهة أخرى، إنّ انشغال السوريين بأزمتهم الداخلية الدامية لا يجب أن يصرف انتباههم أو يقلّل من إصرارهم على استعادة أرضهم المحتلّة. كما يجب ألاّ يكون صراعهم الداخلي، مهما كانت دوافعه، سببًا في ضياع البوصلة؛ فـ"إسرائيل" تبقى عدوّهم الحقيقي، وهي تفعل ما تستطيع لإطالة أمد أزمتهم وإضعاف وطنهم وتمزيقه في محاولةٍ للظفر بجزءٍ منه. وفضلًا عن ذلك، يجب ألاّ يقود العنف غير المسبوق في هذا البلد المنكوب إلى

استصغار الجرائم التي ترتكبها "إسرائيل" في الأراضي المحتلّة السورية والفلسطينية، أو أن يقود إلى تبرير التطبيع مع "إسرائيل" بذرائع وحجج واهية، ممّا يشكّل بحدّ ذاته جريمة وطنية وقومية لا تُغتفر. إنّ قضية الجولان المحتل هي قضية وطنية سورية، وهي أيضًا قضية عربية قومية واسلامية؛ فهضبة الجولان أرضٌ عربية احتُلّت في سياق عدوان إسرائيلي عام ١٩٦٧. والدولة الصهيونية تتحيّن الفرص لكي يُسلّم العرب والعالم بضمّ الجولان والقدس المحتلّة للسيادة الإسرائيلية. ويجب أن تشعِر هذه الأطماع كلّ من يتهاون في مسألة التطبيع مع "إسرائيل" بخطورة المسؤولية الوطنية والقومية والدينية والتاريخية الملقاة على عاتقه.

وأخيراً، لا بدّ من تذكير المتخاذلين والمتآمرين بما أوردته صحيفة (هآرتس) في هذا المجال: "لقد هُزم نتنياهو في الصراع على الاتفاق النووي بين القوى العظمى وإيران. وإذا ما أقيم في دمشق نظام مخوّل ومسؤول بما يكفي للمساومة على "السلام"، فإن كلمات نتنياهو لن تحمي الجولان مهما بلغ سقفها".